لان زيادة المباني تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع ولا ينتقض بحذر وهاذر لان هذا اكثري او مشروط بما دل على ان الصيغة مشتقة من صيغ المبالغة وعارف باسم فاعل من عرف ان الرحمة المفهومة من رحمن ورحيم مغايرة لها لغة وفي الغلبة وانما تطلق تقتضي التفضل والاحسان وهذا المعنى وصفة تعالى يحال ان يجب عمله وصفة تعالى الغاية وهي التفضل والاحسان لاهل العبد الذي هو الرقة والرحمة وصفة تعالى ارادة التفضل بنا على انها صفة ذات او نفس التفضل بنا على انه صفة فعل في محل مرسل او الاحسان او في ارادته من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب وانما قدم لفظ الله على الرحمن الرحيم لانه اسم ذات يخلف فيها فانها اسما صفات واسم الذات مقدم على اسم الصفات هو اعلم ان بعض المسلمة حقيقة لغوية وهو الباء ولفظ الاسم ولفظ الجلالة اما الله فلانه لم يطلق في المصاحف او الا لتعالى وهي من جملة معانيها الحقيقية واما الاسم فلانه لغة مادل على مسمى وهو مفرد مضاف فيعم فاستعماله في ما مضى قائم كالحالق والرازق اسم اللفظ فيها وضع له واما الجلالة فلا تستعمل الها في معناها وهو الذات الموصوف بواجب الوجود وبعضها الاخر وهو الرحمن الرحيم المشهور فيه انه مجاز لغوي لعقلي لان التجوز في اللفظ لا في الاسناد ثم هو اما مرسل علاقته السببية او اللزوم العادي وذلك ان الرحمة التي هي اصلها معناها لغة رقة القلب المقتضية للانعام او ارادته وهي اسبق لهذا المعنى وصفة تعالى فسرت بمعنى مناسب وهو اعتبار الغاية اعني الانعام او ارادته المسببان عن الحمد الذي هو الرقة او اللازمان له عادة ثم اشتق منها لهذا المعنى المناسب وصفات له تعالى وهي الرحمن الرحيم بمعنى المنعم او المريد الانعام كالنعمان او ارادته مجاز مرسل تبعي لجريان التجوز في المشتق بعد جريانه في المصدر واما النعمة فتمثيلية بان شبه حاله تعالى في ايصال المعروف الى عباده ونعيمهم به الى هو اعلم اثر فخلق في كون الاسم عين المسمى او غيره او لا ولا لحق التفصيل وهو انه اريد اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من اصوات وحروف والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو عين المسمى كلهم لا يشهر بهذا المعنى واما لو اريد بالاسم الصفة لانقسم انقسامها فيكون غير المسمى كالواحد والعدم وغيره وفي كالحالق والرازق ويكون لا عينا ولا غيرا في نحو الحي والسميع

والبصير

والعصير وسائر صفات الذات اهـ حنفي فان قيل البسملة والحمدلة من الامور ذوات البال فتحتاج الى البسملة ويتسلسل الامر اجيب بجوابين احدهما ان المراد الامور الذي تقصد في ذاتها بحيث لا يكون وسيلة لغيرها وهما احسن ان تقال الكلام البسملة والحمدلة كما يحصل البركة لغيره ومنع نقصه كذلك يحب ان يحصل البركة لنفسه كالشاة من الاربعين تترك مدة نفسها وغيرها والا كان هذا الجواب احسن لان الوسيلة قد تظلب فيها التسمية كالوضوء فان قيل كثير من الامور يبدء فيها بالبسملة والحمدلة ولا تتم وبالعكس فالجواب ان المراد بالتمام كونه بقصد شرعا معتبرا شرعا لا استمراله على ما يستحب فيه ويحصل البركة وبعدم تمامه عدم اعتباره في الشرع فالمراد بتمامه تمامه في المعنى وبعدم تمامه نقصه في المعنى وان كان حسا فان قيل مقتضى الحديث ان يقال بالاسم يدل بالتمام اقال الم اسم وم يقل باسم فالجواب ما قاله الامام وغيره ان كلا هكم ورد على الاسم فهو في الحقيقة وارد على مدلوله لانه قرينة كفيه فعل ماض وذلك انه اذا قيل ذكرت اسم زيد فليس معناه انه ذكر لفظ اسم بل انه ذكر لفظ زيد لانه مدلول لفظ زيد اذ مدلول اللفظ اللفظ الدال عليه وهو لفظ زيد وكذا قولهم اسمه ابتدء وانما يقال به لان المتبرك والاستعانة بذكر اسمه وللفرق بين اليمين اي الحلف واليمين اي التبرك او ان المسمى اذا كان في اثناء العظمة لا يذكر بل اسمه وحضرته وجنابه كما يقال سلام على المجلس الله العالي او الحضرة العلية وقولنا ماض مفعل ماض فان الحكم بالفعلية فيه انما هو وارد على ما ضمن به نفسه لانه مدلوله من الحدث والزمان بقرينة امتناع قيام وجوده عليه اذ الفعلية المحكوم بها انما تتصف بها اللفظ لا الحدث والزمان هو ف فان قيل يشكل على هذا الحديث انه من سليمان وانه لم اسم الله الرحمن الرحيم وان كان سليمان عليه السلام ملهما من الامور التي يهتم بها شرعا ومع ذلك لم يبدء فيه بسم الله بل باسم سليمان فالجواب ان بلقيس لما كانت كافرة فلعل سليمان عليه السلام ان يقبل اسم الله تعالى اذا قام الله في اول الكتاب فقدم سليمان اسمه ليكون وقاية لاسمه والاسم لغة مادل على مسمى وعرفا مادل على معنى في نفسه ولا يتعدون باحد الا زمنة الثلاثة وهو مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو لانه يعلو مسماه ويظهره وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة لانه علامة على مسماه هو وقولنا في الحديث ذي بال اي ذي حال يهتم به شرعا ومعنى افظع واعظم وابتر ناقص وقليل البركة ويصح ان يكون من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف منه اداة التشبيه نحو زيد اسد اي كالاجذم